اذا المعروف عنده هو الاشتقاق لا غير وفيه ما فيه من الفساد بوزن العاقل فقط او الا احتراز عما كان غير اول
نحو هو اول الوبكل برالة اذا ادغم شوفناه عند الرواس فقط مع ثلثة احتراز عن نحو الاب لغنفص بلا كم واصر
للتنقل والتهدكر فقط اصول احتراز عن نحو الاولق مما كانت الواو زايدة فقط واصطبل اي اصطبل
فصلل كقرطب هو بدأن الهمزة اذا كانت اولا وبعدها اربع احرف اصول كانت اصلية اولم يثبت بالاشتقاق
زيادتها في مثلها فان قلت انه يشكل باحرنجم واشعراء الهمزة زايدة ابعدها اربع احرف اصول
قلت جوابه من وجهين احدهما ان الكلام في الاسم دون الفعل وثانيهما انه لم يكن بعدها اربع احرف
فقط لاشتماله على الزيادة فنه نظر لاسكانه عصا ودرها كالاحرنجام والاشعرار فان قلت ان الهمزة فيهما
ليست واقعة اولا اذ المراد بالاول هو اول الكلمة ومن المعلوم ان همزة الوصل لم يكن من اول الكلمة كما تعلم
من مدبحثه وهذا الجواب جواب عن السوال الاول ويندفع به من اصله بوزن المعدل فقط والميم عطف
على ما تقدم او على الهمزة او توابه اولا مع ثلثة اصول فقط كالمورق والموظب اذا كانا من الورق والوظب
والمنبج لا سم بلد فان قلت انه يشكل بالفارص للمحرضة والدلامص من الدلاص وهو البراق والزرقم
والستهم فان الميم فيهما زايدة مع انها لم تقع في الاول قلت ان الكلام في غلبة الزيادة لان الاشتقاق
والعقصا عن الاخر فقط مع ثلثة اصول احتراز من نحو مرزجوش فانها اصلية فيه كما تقدم فقط ومطرد
او زيادة الميم مطرد في المشتق من الفعل كاسم المفعول والزمان والمكان والالة وغيرها كما تقدم
والياء عطف على فقط كالهمزة هو بدأن الياء زيدت مع ثلثة اصول فصاعدا كيضرب غير منصرف للعلمية
والتانيث المشروط فانها مزادة اولا كما تقدم وثانيا كصيرف من الصنع وهو العصر والصيرف من الصرف
وثالثة نحو عثير للغبار ورغيف ورابعة نحو حلتيت وخامسة نحو عنكبوت فنا ديل ومراويل
وسادسة نحو عناكبيت في العنكبوت في رواية الاصمعي فقط الا في اول الرباعي او زيدت الياء
فيما ذكرنا الا في اول الرباعي الا فيما كان بعدها اربع احرف اصول كاليستعور يحكم باصالتها اولم توجد
الياء في الاسم اولا خامسة كالميم قال ابن دريد وحده بزيادة الياء فان قلت ان السين والتاء
من حروف الزيادة فلم لا يحكم بزيادتها قلت انها لا تزاد الا في استفعل ولم يكن
زيادته احدهما بوقوع الحكم فقط الا فيما كان على الفعل او لا تزاد الياء فيما كان بعدها اربع احرف
اصول الا في ماعدة جارية على الفعل وهو الا في الفعل الرباعي فانها تزاد اولا كيدحرج ويقشعر فقط

وسلحفية

وسلحفية هو بدأن الياء تزاد في الاسم مع اربع احرف اصول في غير الاول كالسلحفية لواحد عظام الجلد
والياء زايدة فيه للالحاق بالقذعملة للابل الضخم فقط والواو عطف على ما تقدم هو بدأن الواو والالف
زيدتا مع ثلثة اصول فصاعدا كالكتاب والكوثر فقط الا في الاول اي وهما لا يزادان في الاول اما الالف
فظاهر لامتناع الابتداء بالساكن واما الواو فلامكان تعرضها الابدال بالهمزة والتاء فيجب اللبس فقط
ولذلك او ولاجل ان الواو لا تزاد اولا كان ورنتل للداهية فعنلل كجحنفل لعظيم الشفة فقط والنون
عطف على ما تقدم هو بدأن النون كثرت زيادتها بعد الالف اخرا كعطشان وثالثة ساكنة نحو شرنبث للغليظ
وعرند للوتر وان كان في غيرهما كان من القليل كنون عنسل على ما تقدم وكنون جندل بفتح الجيم
والنون فانها زايدة لزيادتها في جندل بالسكون وبعدم مزيد بحثه فان قلت الاهون انما كان
النون في عرند زايدة لعدم جعفر بضم الجيم والعين ثم اورد على نفسه بقولهم جبن وعنسل ثم اجابوا بان
المراد ان يكون الالفاظ مختلفين حذافا ما شذ بقولها وهو الاصول اما الاول فلان غلبة الزيادة علة لمعرفة
الزيادة كالاشتقاق فلا وصل لا عند الا ان الاشتقاق اصل بالنسبة اليها واما الثاني فلانه فلان مزيد
ما ضعف لانه لا يخرج الاشتقاق واما الثالث فلا ثباته عدم النظير طرف الاصول على ذلك التقدير
وهو ظاهر على العاقل فقط واطردت او اطردت زيادة النون في المضارع كنضرب والمطاوع كانقطع
ويعلم منه عدم اطرادها في غيرها دهلم حتى لا يحكم بزيادتها في غيرها الا في الاطراد لا يدل صريح كالاشتقاق
وعدم النظير على تقدير اصالتها مع غلبة زيادتها في ذلك المحل وتقدم ما يرشد اليه فقط والتاء عطف
عليه ايضا هو بدأن التاء تزاد في التفعيل والتفعلة والتفعال فقط ونحوه اي نحو تفعيل كالتفعل
والتفاعل فقط والافتعال زيدت التاء اخرا بعد الواو كثيرا كرحموت ورغبوت وجبروت والملكوت
فقط والسين عطف على ما تقدم ايضا هو بدأن السين قد زيدت في استفعل مع التاء ولا يمكن الجمع منهما
الا فيه وشذ زيادة السين في اسطاع اذ اصله اطاع يطيع من الاطاعة عند سيبويه فعلى هذا كان مضارعه
يسطيع بضم علامة المضارع لانها من هذا الباب كذلك فقط وقال الفراء او وقال الفراء الشاذ فتح الهمزة
وحذف التاء لانه من الاستطاعة فعلى هذا كان اصله استطاع حذفت التاء وفتحت الهمزة
فتح علامة المضارع يسطيع بالفتح لانه كذلك من هذا الباب والاول هو الاصح لانه لا مخالفة فيه الا في
مع واحد وهو الزيادة واما الثاني لمخالفته من وجوه ثلثة على ما عرفت فعليك بالتامل فقط وعد

٩٤

والاخذ والاكل

فان قلت

الضم

وان كان مطعونا في ماذون الجمع المكسر بعدم الدوركه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1